السفير السعودي

دولة رئيس الوزراء الفلسطيني للصناديق العربية والإسلامية ناصر قطامي، والمستشار الأول في سفارة دولة فلسطين في الأردن حكيم الزريقي.
وأعرب الوفد خلال اللقاء الذي عقد في مكتب السفير بالعاصمة عمان، أمس الأربعاء، عن تقديره للمساندة وللدعم المتواصل الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لشعبنا الفلسطيني.
وحضر اللقاء مدير مكتب مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في الأردن وسوريا نايف الشمري، ورئيسة القسم السياسي بالسفارة خلود السديري.

«التربية» تفتح

وقالت الوزارة إن استقبال الطلبات بدأ اعتبارا من أمس الأربعاء ويستمر حتى نهاية دوام يوم السبت 2026/9/19.
ودعت الوزارة الراغبين بالاستفادة من الخدمة إلى الالتزام بالإجراءات المحددة، التي تشمل تعبئة الطلب إلكترونيا عبر الرابط المخصص، وإدخال البيانات المطلوبة بدقة، وإرفاق الوثائق اللازمة.
كما يتعين على مقدم الطلب التوجه إلى أقرب مديرية تربية وتعليم في المحافظات للتوقيع شخصيا على نموذج التفويض، وذلك اعتبارا من يوم الأحد 2026/9/13 وحتى يوم الخميس 2026/9/24.
وبالنسبة لمنتسبي قوى الأمن، أوضحت الوزارة أن استكمال الإجراءات الخاصة بهم يتم من خلال المالية العسكرية.
وأشارت إلى أن الفئات المستهدفة بالخدمة تقتصر على الموظفين المصنفين والمثبتين على رأس عملهم.
وحسب الوزارة، تقتصر الاستفادة على حالة تعليمية واحدة فقط لأحد أبناء الموظف أو بناته، على أن يكون البرنامج الدراسي ضمن درجة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس، فيما يمكن للموظف نفسه الاستفادة من الخدمة لتسديد أقساط الدراسات العليا.
وشددت الوزارة على ضرورة الالتزام بالفترة المحددة لتقديم الطلبات واستكمال الإجراءات، والتأكد من صحة البيانات المدخلة عند تعبئة الطلب، مؤكدة أنه لن يتم تمديد فترة استقبال الطلبات بعد تاريخ 2026/9/19.
وأوضحت أن التوقيع على نماذج التفويض في مديريات التربية والتعليم سيستمر حتى يوم الخميس 2026/9/24.
ودعت الوزارة الراغبين بالاستفادة من الخدمة إلى تقديم الطلب إلكترونيا عبر الرابط التالي:
https://www.moe.edu.ps/services/apply/uni.

الرئيس: شعبنا

حضوره والتعرف إلى ما يقدمه أبناء وبنات شعبنا من مختلف أنحاء الوطن والشتات.
وجرت مراسم وضع حجر الأساس، بمشاركة رئيس الوزراء محمد مصطفى، ورئيس المجلس الأعلى للإبداع والتميز عدنان سمارة، وبحضور عدد من القيادات الوطنية وأعضاء من اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وممثلي السفارات والممثليات المعتمدة لدى دولة فلسطين، إلى جانب عدد من الشخصيات الرسمية وقادة أجهزة أمنية.

وفيما يلي نص كلمة الرئيس:

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

التقيتُ بالأخ المهندس عدنان سمارة في سبعينيات القرن الماضي، خلال مرحلة مهمة من تاريخ شعبنا، ومنذ ذلك الوقت بدأت بيننا فكرة إنشاء مؤسسة تُعنى بالإبداع والتميز، وتعمل على اكتشاف الطاقات الفلسطينية ورعايتها. وقد عملنا معا، ولسنوات طويلة، في عدة أماكن خارج الوطن، من أجل تجسيد هذه الفكرة وتحويلها إلى واقع.

وكان السؤال الذي يشغلنا دائما: كيف نرعى الإبداع والتميز لدى أبناء شعبنا الفلسطيني، وهو شعب عُرف عبر تاريخه بالعلم والعطاء والقدرة على الابتكار؟

ومن هنا، قررنا أن نعمل على تشجيع الإبداع والاختراع، واحتضان الأفكار والمبادرات الجديدة في مختلف المجالات. وقد حمل الأخ المهندس عدنان سمارة هذه الفكرة، وعمل بإخلاص ومثابرة من أجل تحقيقها.

لقد مررنا، بسبب اللجوء والشتات، بظروف قاسية وصعبة، وربما كانت في بعض مراحلها أشد مما نعيشه اليوم. وعلى الرغم من صعوبة هذه الأيام، وما يحيط بنا من تحديات وآلام، فإننا مصممون على مواصلة طريقنا، ونحن على ثقة بأن الفرج قادم، وسيأتي قريبا بإذن اللّه.

أيها الحضور الكريم،

منذ تأسيس مؤسسة الإبداع والتميز عام 2012، وهي تحرص على عقد مؤتمر سنوي للمبدعين الفلسطينيين. وقد شاركتُ في هذا المؤتمر أكثر من مرة، وأدعوكم جميعا إلى حضوره والتعرف إلى ما يقدمه أبناؤكم وبناتكم من مختلف أنحاء الوطن والشتات.

ستشاهدون فتيات وفتيانا، بعضهم لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، يقدمون ابتكارات مميزة في الزراعة والصناعة والتعليم والتكنولوجيا وغيرها من المجالات. وقد حظيت اختراعات عدد منهم باهتمام دول ومؤسسات عديدة، وتبنت بعض الجهات هذه الاختراعات واستفادت منها.

إن هذا العمل بالغ الأهمية. فهو لم يكن فكرة طارئة أو وليدة اليوم، بل بدأنا التفكير فيه قبل أكثر من خمسة عقود، وعملنا آنذاك في مجالات متعددة، وصولا إلى تأسيس هذه المؤسسة. واليوم، ونحن نضع حجر الأساس لهذا المجمع، علينا أن نواصل التفكير في آفاق جديدة، وأن نوفر لشبابنا كل ما يحتاجون إليه من فرص وإمكانات ليبدعوا ويبتكروا ويسهموا في بناء وطنهم.

نسأل اللّه سبحانه وتعالى التوفيق لهذه المؤسسة ولمجمع الإبداع والتميز، ولكل مؤسساتنا الوطنية، رغم الظروف الصعبة والآلام والحصار الذي تفرضه إسرائيل، ومحاولاتها تضييق الخناق على شعبنا واقتلاعه من أرضه، لإحياء مقولتها الزائفة: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

ومن هنا، فتحوا علينا أبواب الهجرة والتهجير، لكننا نقول لهم: هذا لن يحدث. إن الشعب الفلسطيني صامد في أرضه، ثابت في وطنه، ولن يغادره. وقد رفعنا شعار الصبر والصمود، ونقولها بوضوح: من هنا لن نرحل، وباقون في وطننا حتى ننال حريتنا واستقلالنا.

وأقول لكم: قد أكون متفائلا، ولكنني على يقين بأن يوم الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولتنا الفلسطينية المستقلة أقرب بكثير مما يتصور البعض.

عاشت فلسطين، وعاش شعبها حرا مستقلا، والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

رئيس المجلس الأعلى للإبداع

وقال سمارة في كلمته، إن وضع حجر الأساس لمجمع الإبداع والتميز يمثل بداية فصل جديد في مسيرة الإبداع في فلسطين، يقوم على العلم والمعرفة والاستثمار في عقول أبناء الوطن، وترك أثر للأجيال المقبلة.
وتوجه سمارة بالشكر إلى الرئيس عباس على دعمه ورعايته لمسيرة المجلس منذ تأسيسه عام 2012، وعلى منحه المجلس الأرض المخصصة لإقامة المجمع، قائلا: إن هذه الخطوة لا تتعلق ببناء مبنى فحسب، وإنما بإقامة بيئة متكاملة يستطيع فيها المبدع والباحث والريادي الفلسطيني تطوير أفكاره ومشروعاته، ويجد فيها المستثمر الفرصة التي يبحث عنها.
وأوضح أن المجمع صُمم ليخدم منظومة الإبداع والريادة والبحث العلمي، من رعاية المبدع واحتضان الفكرة، إلى توفير البيئة التي تحتاجها لتنمو وتتحول إلى أثر اقتصادي واجتماعي وتنموي حقيقي.
وبين أن المجمع يقوم على ثلاثة مكونات رئيسية هي: «مرسى المعرفة»، الذي يضم مراكز الأبحاث والمختبرات والورش ومساحات البحث والتطبيق، بما يعزز ارتباط البحث العلمي باحتياجات المجتمع والصناعة وسوق العمل؛ و»جسر الإبداع»، الذي يضم مساحات العمل والمكاتب والمكتبة وقاعات المؤتمرات والشركات وبناء العلاقات والتشبيك والمعارض، لفتح المجال أمام المشاريع والابتكارات؛ و»دفة التميز»، وهي المبنى الإداري الذي يجمع مكونات المنظومة وينسق عملها ويوجه برامجها نحو هدف واحد.
وأضاف أن تصميم المجمع استُلهم من السفينة، التي لا تُبنى لتبقى في المرسى وإنما لتبحر، مشيرا إلى أن الهدف هو أن يكون المجمع مرسى للمعرفة، يدخل إليه الباحث والريادي بفكرة أو مشروع، ويحصل على الدعم اللازم لتحويله إلى واقع.
وقال سمارة إن فلسفة المجمع تقوم على أن «الإبداع صفة تُدرس وليست صفة تُورث»، وأن يكون المكان مدرسة مفتوحة للإبداع، تجعل منه ثقافة فلسطينية راسخة، وتحول المعرفة إلى قوة وطنية والابتكار إلى طريق لبناء المستقبل.
ودعا شركاء فلسطين ومانحيها وأصدقاءها إلى المساهمة في بناء هذه المنظومة بالتمويل والخبرات والتجهيزات والشراكات، بما يتيح إقامة مساحة تلتقي فيها فلسطين بالعالم، وتعود فيها المعرفة إلى موطنها، وتُفتح أمام المبدعين الفلسطينيين أبوابا جديدة لصناعة المستقبل.
كما توجه بالشكر إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه للمشروع ولمسيرة التنمية في فلسطين، وإلى طواقم مكتب الرئيس وقوات الأمن، ووزارتي الأشغال العامة والإسكان والمالية، وبلدية سردا، ومؤسسة بكدار، وشركة اتحاد المستشارين للهندسة والمشاريع، والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا»، وشركة ماركم، والمكتب التنفيذي للمجلس الأعلى للإبداع والتميز.
ويمثل هذا الحدث محطة وطنية مهمة وتجسيدا للاهتمام الوطني بمنظومة الإبداع والتميز، وتأكيدا على أهمية الاستثمار في الطاقات والعقول الفلسطينية، وتوفير البيئة الحاضنة للمبدعين والمبتكرين، بما يسهم في دعم مسيرة التنمية وتعزيز الابتكار والتميز في مختلف المجالات.

رئيس الوزراء البريطاني

معنى ما لم ندعمها بأفعال ملموسة»، مشيرا إلى أن بريطانيا ترددت طويلا في اتخاذ إجراءات خشية اتهامها بمعاداة إسرائيل، قبل أن تقرر اتخاذ خطوات «مدروسة ومحددة الأهداف» تستهدف سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية وليس الشعب الإسرائيلي.
وأكد أن معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة مستمرة، مع استمرار سقوط الضحايا، بمن فيهم الأطفال، ودخول كميات محدودة للغاية من المساعدات الإنسانية، مشيرا إلى أن حجم الدمار «من الصعب استيعابه»، وأن عشرات الآلاف قتلوا، بينهم آلاف الأطفال، فيما تشتت العائلات ونزح الملايين، وبات سكان القطاع محصورين في جزء محدود من مساحته.
وأشار إلى أنه كان انتقد، قبل توليه منصب رئيس الوزراء، بطء استجابة بلاده للأزمة وعدم كفايتها، متعهدا بتغيير نهج الحكومة، ومؤكدا أنه لن يقف مكتوف الأيدي بينما تتفاقم المعاناة ويتواصل الهجوم على فرص تحقيق حل الدولتين، الذي اعتبره «أفضل أمل للسلام والاستقرار في المنطقة».
وقال رئيس الوزراء البريطاني: إن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي شهد تصعيدا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، مشيرا إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية وافقت على بناء مستوطنات جديدة خلال فترة توليها السلطة بأعداد تفوق ما تمت الموافقة عليه خلال عقود سابقة.
وأضاف أن الأمم المتحدة سجلت أكثر من 1500 حادثة عنف ارتكبها مستوطنون خلال العام الجاري، قال إنها استهدفت طرد الفلسطينيين، محذرا من أن الوضع يتدهور بسرعة.
وأشار إلى موافقة الحكومة الإسرائيلية على بناء 104 مستوطنات جديدة منذ توليها السلطة في كانون الأول/ديسمبر 2022، إضافة إلى المضي في طرح مناقصات لبناء مشروع المستوطنة الضخمة «إي 1»، معتبرا أن المشروع سيشق ممرا عبر قلب الضفة الغربية ويقوض فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة، وبالتالي يهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين.
وأعلن رئيس الوزراء البريطاني ثلاث خطوات رئيسية للضغط على الحكومة الإسرائيلية، تشمل: حظر التجارة في السلع القادمة من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، وتغيير الموقف الرسمي للحكومة البريطانية والإعلان، للمرة الأولى، أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني، وفرض عقوبات على الأفراد والشركات التي تدعم المستوطنات أو تسهل أنشطتها أو تحقق أرباحا منها، بما في ذلك الشركات والمستثمرون المشاركون في بناء مشروع «إي 1».
وفي موازاة الإجراءات السياسية والاقتصادية، أعلن رئيس الوزراء البريطاني حزمة جديدة من المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، مؤكدا أن بلاده تتخذ هذه الخطوات «لأنها الصواب».
وختم بالتأكيد أن الإجراءات البريطانية تهدف إلى حماية حل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد الذي يمكن أن يتيح للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مشددا على أن حكومته ستواصل العمل مع شركائها حول العالم للحفاظ على فرص تحقيق هذا الهدف.

الاتحاد الأوروبي

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه إزاء تصاعد إرهاب المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة، مجددا إدانته لـ»الأنشطة العنيفة للمستوطنين» بحق الفلسطينيين.
وقال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية للشؤون الخارجية أنوار العنوني، للصحفيين مساء الثلاثاء: «صرحت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية كايا كالاس بأن أنشطة المستوطنين العنيفة التي نشهدها في الضفة الغربية تثير قلقا بالغا، ونحن، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، استنكرنا هذه الأعمال». ولفت العنوني إلى أن المستوطنات تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي يدعو إسرائيل باستمرار إلى وقف جميع «الأنشطة الاستيطانية وتوسيع المستوطنات».
وذكر أن الاتحاد الأوروبي اتخذ بعض الخطوات بحق إسرائيليين متورطين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين، مضيفا: «بصفتنا الاتحاد الأوروبي، اعتمدنا 3 حزم من العقوبات ضد المستوطنين المتطرفين والمنظمات المرتبطة بهم، وذلك في إطار نظام العقوبات العالمي للاتحاد الأوروبي الخاص بحقوق الإنسان».
وأضاف: «تستهدف هذه العقوبات 12 فردا و9 منظمات، كما أود أن أذكر بأن هناك مقترحات لعقوبات إضافية قيد المناقشة حاليا في المجلس».
من ناحية أخرى، أشار العنوني إلى عدم صدور نتائج بعد من مجلس الاتحاد الأوروبي بهذا الصدد، مضيفا: «لذلك فإن القرار بشأن الخطوات المقبلة يعود إلى الدول الأعضاء».
من جانبها قالت كالاس، إن التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية يقوض فرص إقامة حل قابل للتطبيق على أساس الدولتين. واوضحت في تدوينة نشرتها على منصة «إكس»: «تضعف أنشطة الحكومة الإسرائيلية لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية إمكانية التوصل إلى حل قابل للتطبيق على أساس الدولتين».
وأكدت التزام الاتحاد الأوروبي بدعم سلام شامل وعادل ودائم يقوم على حل الدولتين، بما يتيح لهما العيش جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

الحمد اللّه يطلع

الفترة الماضية، والاستعدادات الجارية للمراحل المقبلة، إلى جانب أبرز القضايا التي تتطلب متابعة، خاصة ما يتعلق بإجراء الانتخابات في القدس وقطاع غزة.
وتناول اللقاء الجهود والاتصالات المبذولة لتوفير الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات في جميع الأراضي الفلسطينية، وأهمية مواصلة التحرك على المستويين الدولي والدبلوماسي، والحد من أثر القيود الإسرائيلية على سير العملية الانتخابية.
وأكد الحمد اللّه أن اللجنة ماضية في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات وفق المدد القانونية، وتواصل استعداداتها الفنية والإدارية بالتوازي مع التواصل مع الأطراف المحلية والدولية ذات العلاقة، بما يسهم في تذليل العقبات وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة في موعدها المقرر.

بحضور رئيس

لدينا في فلسطين برنامج متطور لإدارة سير الدعاوى الحقوقية والجزائية، ومتابعة إجراءاتها منذ لحظة تسجيلها لدى قلم المحكمة وحتى الفصل النهائي فيها».
وأضاف مصطفى: «ان هذا التطور في قطاع العدالة يأتي في سياق تحول رقمي أوسع، يشمل كل مرافق الدولة، نتبناه وندعمه، فقد وضعنا التحول الرقمي ضمن الأولويات الحكومية».
وشدد على أن الحكومة عملت خلال العامين الماضيين على ثلاثة مسارات مترابطة، لتحقيق هذا التحول.

منظمات اسرائيلية

الاستيطاني والبؤر الرعوية وارهاب المستوطنين والاستيلاء على الأراضي والقيود على الحركة، ويؤدي إلى دفع الفلسطينيين بعيدا عن أراضيهم وحصرهم في مساحات آخذة في التقلص.

مزارعون محرومون من الوصول إلى أراضيهم

ووفقا لموقع «عرب 48»، يوثق التقرير كيف تحولت القيود التي فرضتها إسرائيل على المزارعين الفلسطينيين في «منطقة التماس» بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، التي فرضت في البداية تحت عنوان إجراءات الطوارئ، إلى واقع دائم يحرم المزارعين من الوصول المنتظم إلى أراضيهم.
ومن بين الحالات التي يعرضها التقرير حالة المزارع عدنان قبها، الذي منع من الوصول إلى أشجار الزيتون التي اعتاد فلاحتها خلال موسمي القطاف في عامي 2023 و2024، فيما لم يسمح له عام 2025 بالوصول إلى أرضه سوى ليومين.

الرمانة.. تجمع في المنطقة A تحاصره البؤر الاستيطانية

تقع منازل تجمع الرمانة في منطقة أريحا، ضمن المنطقو A، إلا أن التجمع بات محاطا ببؤر استيطانية رعوية.
وحسب التقرير، يتعرض المواطنون لاعتداءات ومضايقات متكررة، إلى جانب التضييق على حركتهم وعلى الدخول إلى التجمع والخروج منه. ويرى معدو التقرير في ما يجري في الرمانة نموذجا لامتداد سياسات الاستيلاء على الأرض ودفع الفلسطينيين عنها إلى ما وراء المنطقة C.

سنجل.. الاستيطان يعزل البلدة ويدفع سكانها بعيدا عن أراضيهم

في سنجل، وهي بلدة كبيرة تقع في المنطقة B، يوثق التقرير كيف تؤدي البؤر الاستيطانية والأسوار والإغلاقات وعنف المستوطنين إلى عزل المواطنين تدريجيا عن أراضيهم الزراعية وتضييق المساحة المتاحة لهم. فقد خلقت البؤر الرعوية المقامة شمال البلدة تواصلا استيطانيا بين مستوطنات «شيلو» و»عيلي» و»معاليه ليفونا»، وعزلت سنجل عن امتدادها الفلسطيني شمالا وشرقا، فيما استولى مستوطنون على مساحات واسعة من الأراضي جنوب البلدة.
وخلال إقامة سياج حول سنجل، اقتلعت أكثر من 200 شجرة، بينها 135 شجرة زيتون، كما جرى تجريف أراض زراعية. ويشير التقرير إلى أن وجود البؤر الاستيطانية والاعتداءات على المزارعين جعلا الوصول إلى أجزاء من الأراضي المحيطة بالبلدة بالغ الخطورة، وفي بعض المناطق شبه مستحيل، ما يدفع المواطنين عمليا نحو المنطقة المبنية ويعزلهم عن أراضيهم الزراعية.

إعادة الاستيطان في المستوطنات التي أخليت عام 2005

وفي المنطقة الواقعة بين نابلس وجنين، يوثق التقرير عودة الاستيطان إلى المنطقة التي أخليت منها مستوطنات «حومش» و»سانور» و»غانيم» و»كاديم» ضمن خطة فك الارتباط عام 2005. ومنذ عام 2023، أزالت إسرائيل تدريجيا القيود التي كانت تمنع المستوطنين من العودة إلى المنطقة، وأعيد الاستيطان في «حومش»، ودفعت قدما خطوات لإعادة إقامة مستوطنة «سانور»، فيما تتقدم خطوات تتعلق أيضا في «غانيم» و»كاديم».
وبالتوازي مع التوسع الاستيطاني، يوثق التقرير تغييرات في البنية التحتية وانتشار جيش الاحتلال في المنطقة. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2025، صدر أمر بالاستيلاء على نحو 500 دونم من الأراضي الزراعية الفلسطينية الخاصة لشق طريق يزيد طوله على ستة كيلومترات لربط «حومش» بـ»سانور».
ويربط معدو التقرير بين الحالات الأربع والرؤية التي طرحها وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش تحت شعار «أقصى مساحة، أدنى عدد من السكان»، معتبرين أن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وعزل البلدات عن أراضيها، وتقطيع التواصل الجغرافي الفلسطيني، تشكل مجتمعة جزءا من عملية ضم فعلي تتكرس على الأرض.
وجاء في بيان مشترك لمنظمات «يش دين» و»بمكوم – تخطيط وحقوق الإنسان» و»هموكيد – مركز الدفاع عن الفرد»، أن «الضفة الغربية (المحتلة) تشهد عملية متسارعة من الضم والاستيلاء على الأراضي ودفع الفلسطينيين عنها. ما يجري ليس سلسلة من الأحداث المحلية المنفصلة، بل سياسة هدفها السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض وحصر الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة».
وأشارت المنظمات إلى أن «ما طبق على مدى سنوات ضد التجمعات الصغيرة في المنطقة C يمتد اليوم إلى بلدات ومناطق كاملة في عمق الضفة الغربية. ولم تعد الحكومة الإسرائيلية تخفي هدفها: ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين».
وشددت على أن «المستوطنات والبؤر الاستيطانية وعنف المستوطنين والجيش والقيود على الحركة ليست ملفات منفصلة، بل أدوات تعمل معا لتحقيق الهدف ذاته. هكذا يتحول الضم والتهجير القسري من مشروع سياسي معلن إلى واقع يفرض يوما بعد يوم على الأرض».

اسرائيل تتخوف

وقال مدير دائرة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، روعي فيشر، إن حجم صادرات المستوطنات صغير جدا، ويبلغ 34 مليون دولار سنويا، مقابل حجم صادرات البضائع والخدمات الإسرائيلية الذي يبلغ 44 مليار دولار، حسبما نقلت عنه صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس الأربعاء. وأضافت الصحيفة أن التخوف في وزارة الاقتصاد هو من احتمال توسيع المقاطعة إلى إجمالي الصادرات الإسرائيلية وليس صادرات المستوطنات فقط.
وأبلغت إسرائيل القنصلية البريطانية في القدس المحتلة بوجوب إغلاقها، وبأن الدبلوماسيين المعينين فيها سيفقدون اعتمادهم خلال 30 يوما.
وقال مسؤول إسرائيلي إن الممثلين البريطانيين المعينين في بعثة تنسيق بشأن غزة تقودها الولايات المتحدة ضمن مركز التنسيق العسكري المدني في «كريات غات» جنوب إسرائيل، وكذلك الدبلوماسيون البريطانيون المقيمون في رام اللّه، يتعين عليهم المغادرة خلال 7 أيام.
من جانبه، رد وزير الخارجية البريطاني إد ميليباند قائلا صباح أمس، إن «إغلاق القنصلية في القدس الشرقية ستكون له آثار سلبية». وأضاف: «الإرهابيون المستوطنون يطردون الفلسطينيين من منازلهم وحكومة إسرائيل تغض الطرف».
وقال مسؤول بريطاني أمس إن حكومته حاولت منذ سنوات التحدث مع الحكومة الإسرائيلية حول الأوضاع في الضفة الفلسطينية المحتلة، وبضمن ذلك إرهاب المستوطنين وتوسيع الاستيطان، وأن «لندن انتقلت من الأقوال إلى الأفعال» في أعقاب إعلانها سوية مع 11 دولة غربية، أمس الأول، عن حظر استيراد منتجات المستوطنات. وأكد المسؤول البريطاني للإذاعة العامة الإسرائيلية «كان» أنه «حاولنا مرة تلو الأخرى التحدث مع إسرائيل حول العنف في الضفة الغربية، لكننا لم نر تغييرا على الأرض، وفي لندن انتقلوا من الأقوال إلى الأفعال».
وأضاف أن بريطانيا حاولت طوال سنين، وخاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إجراء حوار هادئ مع إسرائيل في موضوع المستوطنات، «واستخدمنا الدبلوماسية مرة تلو الأخرى، لكننا لم نر أي تحسن في الوضع».
وأشار المسؤول البريطاني إلى أن «التدهور السريع في الضفة الغربية، بتصعيد عنف المستوطنين واستمرار توسيع المستوطنات أدى إلى الاستنتاج أن السياسة السابقة استنفدت نفسها».
وتابع أن مناقصات البناء الاستيطاني في المنطقة E1 شكلت نقطة تحول، مشيرا إلى أن الحكومة البريطانية حذرت، الشهر الماضي، من أن البناء في هذه المنطقة سيقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها ويمنع قيام دولة فلسطينية.
وأفاد مسؤولون أميركيون ودبلوماسيون غربيون لموقع «أكسيوس» بأن إدارة الرئيس دونالد ترامب، لم تعارض مبادرة قادتها المملكة المتحدة لفرض عقوبات جديدة على المستوطنات، في خطوة اعتبرها الموقع مؤشرا على استياء واشنطن من سياسة حكومة نتنياهو في الضفة المحتلة.
وحسب مصدرين مطلعين، أطلع رئيس الوزراء البريطاني أندي بيرنهام الرئيس ترامب على العقوبات قبل الإعلان عنها، ولم يبد ترامب اعتراضا عليها أو يطلب منه التراجع عن خطوته. كما أبلغ مسؤولون أميركيون نظراءهم البريطانيين بأن واشنطن تشاركهم القلق إزاء سياسة حكومة نتنياهو في الضفة المحتلة، حتى وإن كانت لا تؤيد العقوبات البريطانية تحديدا.
ولم يوجه وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو انتقادا للخطوة البريطانية عندما سئل عنها الثلاثاء، قائلا إن الإدارة الأميركية أبلغت بالقرار واستمعت إلى مبرراته، ومشيرا إلى أن واشنطن ولندن تتشاركان هدف تحقيق الاستقرار وتجنب تصاعد العنف والتوتر في الضفة الغربية في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها المنطقة.
وفي المقابل، بدا أن البيت الأبيض نأى بنفسه عن تصريحات سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، مايك هاكابي، الذي هاجم العقوبات البريطانية في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، ووصفها بأنها ترقى إلى «التمييز ضد الشعب اليهودي».

يوم هدم

، وأبو عاصم شروف، من المدينة وبلدة دير أبو ضعيف.
وأضاف أن أهالي المنطقة الشرقية يخشون من اقتلاع أشجار الزيتون في محيط الشارع الالتفافي، كما فعلوا في بلدة عرابة، جنوب غرب جنين، وعدة مواقع في المحافظة.
من جانبه، أشار رئيس مجلس قروي الجلمة، أحمد أبو فرحة لـ»الحياة الجديدة» أن جرافات الاحتلال الأربع انقسمت إلى قسمين، الأول من جهة مدخل دير غزالة، والثاني من جهة دوار مرج ابن عامر.
وذكر أن الهدم طال أسوارا لمنزل المواطن طارق جرار، وبركة زارعيه للمواطن عمر جرار، ومخزنا للأخشاب، وأسلاكا شائكة لمزرعة.
وقالت مصادر محلية إن متجر الأخشاب المستهدف، يعود للشقيقين عبد الحكيم، وصلاح الدين خليل عباهرة، من بلدة اليامون غرب جنين، وتكبدا أكثر من مليون شيقل خسائر.
وطال الهدم مشتل نخيل، بمساحة 1500 متر، يملكه المواطن فراس صوافطة، ومنشأة لتجميع الخضراوات، وسورا، إضافة إلى تجريف أشجار زيتون للمواطن أمير حجازي، في دير أبو ضعيف.
وأجبر الاحتلال المواطن عبد اللّه أبو ناعسة على هدم منزله قيد الإنشاء بيده بعد اخطاره، ويمتد على 175 مترا مربعا، وبني قبل عامين على الشارع الالتفافي، شرق جنين.
وأكد مواطنون أن جيش الاحتلال أجبر في وقت سابق عدة مواطنين على هدم بيوتهم بأيديهم في قرية عنزا، جنوب جنين.
من موقعه، قال رئيس بلدية سيلة الظهر، منذر حنتولي لـ»الحياة الجديدة» إن جيش الاحتلال هدم مشطب مركبات بمساحة 100 مترا، للمواطن خليل مصطفى حنتولي، ومنشأة زراعية للمواطن يوسف جودت موسى، بمساحة 200 متر، غرب البلدة، جنوب جنين.
وأفاد بأن المواطنين المنذرين تلقيا إخطارًا قبل 3 أشهر بالتوقف عن العمل، وشرعا في إجراءات قضائية، لكن دون جدوى.
وذكر حنتولي أن الاحتلال أخطر في وقت سابق 14 منزلا في البلدة، التي تعاني الأمرين إثر عودة الاحتلال لمستوطنتي «حومش» و»صانور»، عقب 21 عاما على إخلائهما.
فيما أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، هدم 35 مبنى فلسطينيا، تقع على طرق الوصول إلى مستوطنات جديدة في شمال الضفة الفلسطينية المحتلة. وربط الهدم بما سماه «تعزيز الاستيطان وحماية المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة».
وقال سموتريتش إن «وحدة الإنفاذ» التابعة لما تسمى «الإدارة المدنية»، التي تعمل تحت مسؤوليته، نفذت عمليات الهدم، واصفا المباني بأنها «غير قانونية».
وأضاف: «نحن نهدم البناء غير القانوني، ونوجد حالة من الردع، ونحمي مستوطنات شمال الضفة التي تشكل الحزام الأمني لإسرائيل».
في سياق متصل، أكد نادي الأسير في جنين، أن الاحتلال اعتقل أمس المواطن محمد يعقوب كروزو من جنين، والشاب طارق غانم من قرية كفر قود، وأحمد جابر عتر، وعز بهاء عبيدي، وريان وخالد جرادات من قرية زبوبا، شمال جنين، والشاب رائد حسن شواهنة من بلدة السيلة الحارثية، غرب جنين.

8 دول عربية

وبولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، الذي أكد اعتزام هذه الدول فرض قيود وطنية و/أو دعم فرض قيود أوروبية على تجارة السلع مع المستوطنات غير القانونية بموجب القانون الدولي، أو النظر بشكل جدي في اتخاذ هذه التدابير وغيرها وفقا للإجراءات الوطنية لكل دولة.
وشجع الوزراء المجتمع الدولي على البناء على هذه الخطوات واتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد للأنشطة التي تدعم أو تسهم في استمرار المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.
واعتبر الوزراء أن هذه التوجهات تتسق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016، والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليو 2024، بما في ذلك التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، وعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على هذا الوضع.
وجدد الوزراء دعوتهم إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير المتخذة فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية، وغيرها من الإجراءات الرامية إلى تغيير الطابع الجغرافي والديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، وشددوا على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعوا إلى التنفيذ الكامل والفوري لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الشاملة لإنهاء الصراع في غزة، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار، ومعالجة الأوضاع الإنسانية، وتيسير جهود إعادة الإعمار والتعافي، وإرساء أسس السلام الدائم.
وأكد الوزراء أن السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل يتمثل في تنفيذ حل الدولتين، من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، متصلة جغرافيا وقابلة للحياة، على أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

فتوح: لجنة

رئيس اللجنة التنفيذية ونائب رئيس دولة فلسطين، وعضوية أعضاء اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني والأمناء العامين لفصائل منظمة التحرير وقيادات فلسطينية.
وأكد أن هذا الإنجاز جاء بمشاركة الجاليات الفلسطينية في الدول الشقيقة الثلاث، من خلال انتخاب ممثليها في عضوية المجلس الوطني، عبر المجمعات الانتخابية المنصوص عليها في نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.
وأوضح أن نظام انتخابات المجلس الوطني جرى التوافق عليه من جميع القوى الفلسطينية دون استثناء، سواء الفصائل الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية أو القوى خارج منظمة التحرير، وذلك عام 2013، وأقره المجلس الوطني في دورته المنعقدة عام 2018، وصادق عليه الرئيس محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دولة فلسطين.
وأشاد فتوح بالجهود التي بذلت في باكورة أعمال لجنة متابعة انتخابات المجلس الوطني، وما تحقق من عمل وتنسيق بين الجاليات الفلسطينية والوفد الرسمي والشرعي المكلف بمتابعة الانتخابات.
وجدد شكره وتقديره للدول العربية الشقيقة التي قدمت الدعم والإسناد لإجراء الانتخابات في دولها، مؤكدا أن هذا الدعم أسهم في إنجاح العملية الانتخابية وتعزيز مشاركة الجاليات الفلسطينية في عضوية المجلس الوطني.

شهيد من سلواد

شرق رام اللّه استشهد متأثرا بإصابته جراء استهدافه في شارع الرشيد بمنطقة الشيخ عجلين، جنوب غرب مدينة غزة. واقتحمت قوات الاحتلال مساء أمس سلواد وداه